



عبد النبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

السلاح النووي بين ازدواجية المعايير وخطر الانتشار

نويًا هو أن يدفع دولاً أخرى إلى استنتاج أن أمنها لا يُضمن إلا بامتلاك السلاح نفسه. وقد يفتح ذلك الباب أمام سباق تسلح نووي إقليمي تتسع دائرته، فتبرز تركيا والسعودية وغيرها ضمن حسابات الردع والقلق، حتى إن لم تكن هذه الدول قد اتخذت قرارًا بامتلاك سلاح نووي. وحين يصبح الانتشار خيارًا مطروحًا لكل دولة تشعر بالتهديد، تتراجع فرص ضبط الأزمات، ويزداد احتمال الخطأ في الحسابات أو التصعيد الذي لا يمكن احتواؤه. لذلك ينبغي لدول المنطقة، وللدول الكبرى، والمنظمات الدولية المعنية، أن تضاعف جهودها الدبلوماسية وضغوطها لمنع إيران من تطوير سلاح نووي، وأن تجعل التحقق والالتزام أساس أي تفاهم. وفي الوقت نفسه، عليها أن تتعامل بجدية مع الترسنة الإسرائيلية، وأن تدفع نحو نظام إقليمي لا يستثني أحدًا من الشفافية والمساءلة، فالأمن لا يتحقق بأن تحتكر دولة واحدة أدوات الردع، ولا بأن تتسابق دول المنطقة على امتلاك أخطر الأسلحة، بل ببناء قواعد عادلة تمنع الانتشار وتقلل التهديد على الجميع. إن منع إيران من امتلاك السلاح النووي ليس استهدافًا لدولة مسلمة، بل دفاع عن أمن المنطقة ومنع لانزلاقها إلى سباق تسلح قد يدفع الجميع ثمنه. أما عدالة هذا الموقف فتكتمل حين يشمل إسرائيل أيضًا، وحين يصبح الهدف شرقًا أوسط خاليًا من السلاح النووي، لا شرقًا أوسط تتعدد فيه الترسنات والمخاطر.

وهنا تبرز خصوصية الحالة الإيرانية، فإيران طرف في معاهدة عدم الانتشار، وبالتالي تقع عليها التزامات قانونية بشأن عدم السعي إلى تطوير وامتلاك سلاح نووي، وإخضاع موادها وأنشطتها النووية للضمانات المطلوبة. وقد أثارت مسائل عالقة في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومخاوف تتعلق بالرقابة على مواد ومواقع نووية، قلقًا دوليًا متكررًا. وتنفي طهران أن يكون برنامجها موجهًا إلى صنع سلاح، لكن الطريق إلى تبديد الشكوك يمر عبر التعاون الكامل مع الوكالة، وتوفير المعلومات وإتاحة التحقق، لا عبر الاكتفاء بتأكيد النوايا. أما القول إن الاعتراض على البرنامج الإيراني سببه أن إيران دولة مسلمة، فلا يصمد أمام أمثلة أخرى، فكوريا الشمالية، وهي ليست دولة مسلمة، انسحبت من المعاهدة وأجرت أول تجربة نووية بالعام 2006، فواجهت إدانات وعقوبات من مجلس الأمن. وفي المقابل، أصبحت باكستان، وهي دولة مسلمة، قوة نووية خارج المعاهدة. وقد جاء ذلك في سياق تنافسها الأمني مع الهند، التي أجرت تجارب نووية في مايو 1998، فردت باكستان بتجاربها بعد أيام. وتُقدّر الترسنة الباكستانية اليوم بنحو 170 رأسًا نوويًا. لكن هذه السابقة لا تصلح مبررًا لتكرارها في الشرق الأوسط، فالتنافس النووي في جنوب آسيا نفسه مصدر خطر دائم، ولا تنفيهِ حقيقة اختلاف ظروفه عن ظروف المنطقة. إن أخطر ما قد يترتب على امتلاك إيران سلاحًا

للطاقة الذرية. وفي المقابل، تقر المعاهدة بحق الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتُلزم جميع أطرافها السعي إلى مفاوضات جادة بشأن نزع السلاح النووي. غير أن تفاوت الالتزامات، وبطء التقدم في نزع ترسّنات الدول الكبرى، ظلا من أبرز أسباب الانتقاد الذي يوجه إلى المعاهدة. ومن هنا لا يمكن إنكار وجود ازدواجية في تطبيق مبادئ عدم الانتشار، فإسرائيل لم تنضم إلى المعاهدة، ولم تعلن رسميًا امتلاكها السلاح النووي أو تنفّه، فيما تُقدّر مصادر متخصصة ترسّنتها بنحو 90 رأسًا نوويًا. وهذا الغموض، وما يقابله من غياب للمحاسبة والضغط الدولي الفاعل، يضعف الثقة في النظام الدولي، ويغذي شعورًا بأن القواعد لا تطبق على الجميع بالقدر نفسه. ومن حق دول المنطقة أن تطالب بإخضاع جميع البرامج النووية للشفافية والرقابة، وأن تدعو إلى شرق أوسط خالي من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل. لكن الاعتراف بازدواجية المعايير لا يعني أن يكون العلاج بإضافة سلاح نووي جديد إلى المنطقة، فامتلاك إسرائيل للسلاح لا يمنح إيران، أو غيرها، حقًا تلقائيًا في امتلاكها، كما أن الدعوة إلى منع الانتشار لا تبرئ إسرائيل من مسؤوليتها ولا تعفي المجتمع الدولي من مساءلتها. الموقف المتسق هو رفض احتكار الأمن، والعمل في الوقت ذاته على منع توسع دائرة التسلح، والضغط على جميع الأطراف للانضمام إلى نظام رقابي جاد وعادل.

”لماذا يسكت العالم عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، ولا يسمح لإيران؟ أليس في ذلك ازدواجية في المعايير؟ وهل تُستهدف إيران لأنها دولة مسلمة، ويحرم العالم الإسلامي من امتلاك أسباب المناعة الاستراتيجية؟“ أسئلة سمعتها من قراء ومتابعين، وهي مشروعة في جانب منها، لكنها تحتاج إلى إجابة تتجاوز الانفعال، وتضع القضية في إطارها القانوني والسياسي والأمني الأوسع. لقد كشفت أزمة الصواريخ الكوبية بالعام 1962، حين اقتربت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من مواجهة نووية، عن الخطر الذي يهدد البشرية إذا تعددت الدول المالكة لهذه الأسلحة. ولم تكن تلك الأزمة وحدها منشأ الجهود الدولية لمنع الانتشار، لكنها أعطت العالم إنذارًا شديد الوضوح، وأسهمت في دفع القوى الكبرى إلى خطوات للحد من أخطار السباق النووي. وبعد سنوات من المفاوضات، فُتحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للتوقيع بالعام 1968، ودخلت حيز التنفيذ بالعام 1970. حددت المعاهدة الدول النووية، لأغراضها، بالدول التي صنعت وفجرت سلاحًا نوويًا قبل الأول من يناير 1967، وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا. أما الدول الأخرى الأطراف فيها، فتتعهد بعدم تلقي الأسلحة النووية أو صنعها أو السعي إلى تطويرها وامتلاكها، وتخضع أنشطتها النووية السلمية لضمانات الوكالة الدولية

33 شاركن بانتخابات 2002 وأول فوز في 2010 وصولاً لمواقع القرار... المرأة البحرينية في العمل البلدي:

حضور فاعل وشراكة مجتمعية ترسّخ مسيرة التقدم الوطني



أحمد المقهوي



زينة جاسم



عبدالله عبداللطيف



زينب الدرازي



باسم أبوإدريس

الرفاع - المجلس الأعلى للمرأة

العام، شاركت 33 امرأة في المنافسة، فيما شهد العام 2010 فوز أول امرأة بحرينية بعضوية مجلس بلدي بالاقتراع الحر المباشر، في خطوة عكست انتقال المشاركة النسائية من خوض التجربة الانتخابية إلى الوصول إلى مواقع القرار. وخلال هذه المسيرة، لم يعد حضور المرأة في المجالس البلدية مرتبطًا بالتمثيل العددي فقط، بل امتد إلى تولي مواقع المسؤولية والمشاركة في إدارة اللجان ومتابعة الملفات الخدمية والتواصل مع الأهالي، بما جعل العمل البلدي إحدى المساحات التي يمكن من خلالها رصد تطور حضور المرأة في الحياة العامة.

العمل البلدي جاء ضمن مسار أوسع شهد اتساع دورها في مؤسسات الدولة والمجتمع. وأشار إلى أن دعم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم والحكومة، إلى جانب جهود المجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، أسهم في ترسيخ هذا المسار من خلال الخطط والبرامج التي دعمت مشاركة المرأة وبناء قدراتها. وأردف بأن مؤشرات "الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية" أظهرت اتساع مشاركة المرأة في المواقع التنفيذية والقيادية والمؤسسات المنتخبة، لافتًا إلى أن هذه النتائج جاءت ضمن مسار امتد من المشاركة في الانتخابات إلى عضوية المجالس وتولي مواقع المسؤولية. واختتم أبوإدريس قائلاً، إن تراكم الخبرة أسهم في تعزيز دور المرأة في العمل المحلي ومتابعة القضايا المرتبطة باحتياجات المواطنين.

أتاحت للمرأة البحرينية مساحة للمشاركة المباشرة في الشأن المحلي والتواصل مع النخبين بشأن القضايا التي تمس مناطقهم. وأشارت إلى أن تطور حضور المرأة في المجالس ارتبط بالمسار المؤسسي الذي دعمه المجلس الأعلى للمرأة، مشيرةً إلى ما وفرتة برامجه ومبادراته من فرص لبناء القدرات وتعزيز المشاركة السياسية. ولفتت إلى أن المرأة مثلت 10 % من أعضاء المجالس البلدية وفق مؤشرات العام 2024، إلى جانب بلوغ نسبة تمثيلها 40 % في أمانة العاصمة، مشيرة إلى أن هذه الأرقام عكست انتقال المشاركة النسائية إلى مستويات مختلفة من العمل المحلي.

مشاركة ضمن مسار وطني أوسع

إلى ذلك، قال عضو المجلس البلدي الشمالي باسم أبوإدريس، إن تطور مشاركة المرأة في

وتأتي هذه المسيرة في ظل الجهود التي قادتها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، منذ تأسيس المجلس بالعام 2001، والتي أسهمت في وضع مسار مؤسسي لتقدم المرأة البحرينية من خلال الاستراتيجيات والخطط الوطنية والمبادرات التي استهدفت تعزيز مشاركتها وإدماج احتياجاتها في التنمية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص. وتعود مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية إلى عشرينات القرن الماضي، فيما شكل العام 2002 محطة جديدة مع دخول المرأة نائبة ومرشحة في الانتخابات البلدية والنيابية، وفي الانتخابات البلدية في ذلك

مراحل متتالية، إذ بدأت بخوض الانتخابات ثم الوصول إلى عضوية المجالس وتولي المسؤوليات المرتبطة بعملها. ولفت إلى أن المشاركة في انتخابات 2002 مثلت بداية مهمة في التجربة الانتخابية الحديثة، بينما شكل وصول أول امرأة إلى مجلس بلدي بالانتخاب المباشر بالعام 2010 محطة أخرى في تطور هذا الحضور. ولفت إلى أن استمرار المشاركة أتاح للكوادر النسائية اكتساب خبرة في العمل المؤسسي ومتابعة الملفات الخدمية والقضايا المحلية، مؤكّداً أن التجربة البلدية جاءت ضمن مسار أوسع لتقدم المرأة البحرينية في مواقع العمل العام.

الانتخابات وبناء الحضور المجتمعي

من جهتها، قالت عضو المجلس البلدي الشمالي زينب الدرازي، إن الانتخابات البلدية

المرأة وقضايا المجتمع المحلي

وفي هذا الصدد، أكد رئيس المجلس البلدي للمحافظة الجنوبية عبدالله عبداللطيف أن مشاركة المرأة في المجالس البلدية ارتبطت بطبيعة العمل المحلي الذي يقوم على متابعة احتياجات المناطق والتواصل مع الأهالي ومناقشة الملفات الخدمية. ولفت إلى أن الدعم الذي حظيت به المرأة البحرينية في ظل المسيرة الوطنية لجلالة الملك المعظم والحكومة، إلى جانب جهود المجلس الأعلى للمرأة، وشع مجلات حضورها ومشاركتها في الشأن العام بمختلف المجالات.

تراكم الخبرة في العمل البلدي

بدوره، قال عضو مجلس المحرق البلدي أحمد المقهوي، إن تجربة المرأة البحرينية في العمل البلدي قامت على تراكم الخبرة عبر

من المشاركة إلى مواقع المسؤولية

وأكدت زينة جاسم نائب رئيس المجلس البلدي لبلدية المنطقة الشمالية، أن مسيرة المرأة البحرينية في العمل البلدي انتقلت من المشاركة الانتخابية إلى تولي مواقع المسؤولية، لافتةً إلى أن وصول المرأة إلى مواقع قيادية داخل المجالس عكس اتساع حضورها في العمل العام. وأشارت إلى أن الخطط والاستراتيجيات التي وضعها المجلس الأعلى للمرأة دعمت هذا المسار، وأسهمت في تطوير مشاركة المرأة في المؤسسات المختلفة. وبيّنت أن مؤشرات الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية أظهرت اتساع حضور المرأة البحرينية في القطاع العام، إذ بلغت نسبته 55 % من العاملين البحرينيين في القطاع العام بالعام 2024، مع استهداف وصولها إلى 56 % في العام 2026.